استقبل ممثلي قوى 11/11 في مكتبه بالمجلس

الراشد: تأجيل قانون «الإعلام الموحد» خطوة تحسب للحكومة

■ الاستئناس برأي ممثلي السلطة الرابعة ضرورة قبل إقرار أي قانون يخص الإعلام

■ استمرار الحوار والتفاهم كفيل بحل جميع قضايانا العالقة

علي الراشد مستقبلا قوى «11/11»

اشاد رئيس مجلس الامة علي الراشد بقرار سمو رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك تأجيل قانون الاعلام الموحد لمزيد من الدراسة، معتبرا ان هذا التأجيل يعد خطوة تحسب لصالح الحكومة والمجلس ووسائل الاعلام بعد حوار هادئ وفني مع الجميع.

واضاف في تصريح الى الصحافيين قبيل خروجه من المجلس «ان مثل هذه الخطوة المشكورة تحسب للحكومة التي ابدت تعاونا مع مجلس الامة ومع السلطة الرابعة» مؤكدا اهمية الاستئناس بآراء ممثلي وسائل الاعلام المختلفة قبل اقرار اي قانون يخص الاعلام.

واشار الراشد الى ان استجابة الحكومة لدعوته تأجيل «الاعلام الموحد» تستحق الشكر، وهي استجابة كذلك لرغبة اهل الاختصاص من وسائل الاعلام، داعيا الحكومة الى الجلوس مع ممثلي وسائل الاعلام المختلفة وبحث المواد محل الخلاف من اجل التوصل الى صيغة مقبولة من الجميع. وقال: ان الحوار والتفاهم الذي نراه من جانب الحكومة هو ما ننشده من اجل التوصل الى حل لأي قضايا خلافية، مؤكدا ان استمرار التفاهم وطرح الحجج القانونية والحوار كفيل بالتوصل لحلول لكل قضايانا، وهو ما نتمناه لكل القوانين المزمع تقديمها.

واستقبل رئيس مجلس الأمة علي فهد الراشد في مكتبه صباح أمس قوى «11/11» كلا من ناصر الشليمي وعبدالرزاق الكندري وفوزي الخواري ومحمد الفضلي ومطلق العبيسان وعمر العنزي وبدر الدويلة.

وأعرب اعضاء المجموعة عن تقديرهم للجهود التي بذلها المجلس خلال الفترة الماضية مشيرين إلى أن ما حققه من انجازات كثيرة وكبيرة تحسب له رغم قصر الفترة الأمر الذي يسجل للرئيس علي فهد الراشد واخوانه أعضاء مجلس الأمة.

وأضافوا أن التشريعات التي اقرها مجلس الأمة خلال الاشهر الأربعة الماضية دليل واضح على الرغبة الصادقة لإنجاز مشاريع القوانين والاقتراحات الموجودة على جدول أعمال مجلس الأمة اضافه إلى التزام النواب حضور الجلسات في وقتها مما أعطاه ميزه أخرى تحسب له.

وحث أعضاء المجموعة أعضاء المجلس على المضي قدما في تحقيق الانجازات التشريعية للمواطنين وللدولة ومواصلة العطاء.

طالب باستبدال المصدات بأخرى آمنة

العوضي يدعو إلى إزالة الحواجز الحديدية على الطرق

كامل العوضي

دعا أمين سر مجلس الأمة النائب كامل العوضي وزارة الأشغال العامة ووزراء الداخلية إدارة هندسة المرور استبدال الحواجز الحديدية التي تحمي الجزر الوسطي المفتوحة لطرق الوفرة - ميناء عبد الله وطريق الوفرة الزراعي وكذلك طريق كبد بحواجز مضادة للصدمات تمنع الانحراف أو ضحايا للحادث بعد وقوعه.

وأضاف العوضي في تصريح صحافي أن الحواجز الحديدية الموضوعة الان تسببت في مشاكل عدة وحوادث مميتة الأمر الذي يستدعي استبدالها بحواجز «مضادة للصدمات» تطابق شروط السلامة العالمية لمرتادي الطرق الصحراوية.

وقال العوضي ان خطورة الحواجز الحديدية الموضوعة حاليا انها وفقا لدراسات وزارة الداخلية تسبب مضاعفات تزيد من الاصابات وتزيد عدد الوفيات بسبب صلابتها مما يؤدي إلى جسامة الحادث ووقوع الإصابات الجسيمة وزيادة اعداد الوفيات، مشيرا إلى أن الحل هو الحواجز المضادة للصدمات «Guard Rail» أو «Crash Barrier»، ويكون على ارتفاع لا يقل عن «80 cm» من مستوى الجزيرة الوسطى لمنع تجمع الأتربة في الطرق الخارجية وتزويده بعواكس مثبتة على أسطحه الجانبية أو ما يعرف بالعيون العاكسة المضيئة وشريطة أن تكون تلك الحواجز المضادة للصدمات مثبته من الجهتين بالجزيرة الوسطى لتلقي الاصطدامات من الجهتين دون حدوث مضاعفات أخري للمركبات وقائديها.

واوضح بأن هذا النظام من الحواجز معمول به بدولة الكويت وجميع دول العالم الا انه بدولة الكويت يقتصر فقط علي الطرق السريعة ونحن نرى أن يتم تعميمه على كل انواع الطرق لاسيما أن الحواجز الحديدية المرورية التي يتم رصفها حاليا بالغة الخطورة وتزيد من جسامة وحدة الحوادث المرورية.

واضاف انه علي ثقة في سرعة استجابة وزير الاشغال العامة معالي الوزير عبد العزيز الابراهيم لمناشدته والعمل علي حل هذه المشكلة وخاصة ان هذا دأب الوزير الشاب الذي يعمل بجد وإخلاص لصالح الكويت.

مجموعة الصداقة البرلمانية التايلندية تشيد بدور المرأة الكويتية

أشادت رئيسة مجموعة الصداقة البرلمانية الكويتية التايلندية ناتايا بينجا سيريوان بالدور الرائد والمهم الذي تقوم به المرأة الكويتية في شتى المجالات وذلك خلال زيارتها مقر الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية.

وقالت سيريوان لـ«كونا» أمس أن المرأة الكويتية وفضلا عن هذا الدور تتبنى مختلف القضايا انسانيا واجتماعيا داخل وخارج الكويت.

واضافت انها لبت الليلة قبل الماضية دعوة موجهة اليها من مجموعة الصداقة البرلمانية الكويتية - التايلندية في مجلس الامة الكويتي برئاسة الدكتور علي العمير لزيارة مقر الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية حيث تم خلالها تبادل الكثير من الخبرات وبحث سبل تعزيز أواصر التعاون المشترك.

واوضحت أن زيارتها مقر الجمعية تندرج ضمن اطار الزيارات المتبادلة بين البلدين الصديقين متمنة ما تقوم به الجمعية من أنشطة متنوعة ومشاريع تنموية. وذكرت سيريوان انها التقت في وقت سابق رئيس مجلس الامة علي فهد الراشد ووزير التربية وزير التعليم العالي الدكتور نايف الحجرف لبحث العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تعزيزها في المجالين البرلماني والتربوي.

وأشارت الى انها اقترحت على الوزير الحجرف امكانية زيادة عدد المنح الدراسية التي تمنحها دولة الكويت للطلبة التايلنديين.

الشمري: مماطلة أكاديمية سعد العبدالله لحملة الشهادات الجامعية غريبة ومرفوضة

استغرب النائب ناصر الشمري من المماطلة التي تنتهجها اكاديمية سعد العبدالله الامنية نحو العسكريين من حملة الشهادات الجامعية الذين من المتفرض ان يتم ترقيتهم الى رتبة ملازم بعد دخولهم دورة ترقية.

واوضح الشمري بان هناك مجموعة من ابنائنا العسكريين الذين حصلوا على شهادات جامعية معترف بها وتقدموا بها الى الاكاديمية من اجل ترقيتهم الى ضباط برتبة ملازم الا ان الاكاديمية حتى الآن تؤجل بامرهم هذا، مشيرا الى ان تم تأجيلهم الى اكثر من مرة دون اي اسباب تذكر، ورغم مرور عام كامل على هذا الامر حيث يتم ابلاغهم من خلال رسائل تصل اليهم بانه تم التأجيل لوقت اخر. وطالب الشمري اكاديمية سعد العبدالله للعلوم الامنية بسرعة البت بهذا الامر وقبول ابنائنا العسكريين الذين سهروا الليالي من اجل الحصول على شهاداتهم الجامعية وذلك من اجل خدمة هذا البلد وان لا يتم التعامل معهم بأسلوب المماطلة والتأجيل.

لمن تقل مساحة بيوتهم عن 400 متر

نواب يطالبون بمنح قرض إسكاني إضافي للتوسعة

قدم النواب عسكر العنزي، محمد البراك، خالد العدوة، د.علي العمير ود.عبد الرحمن الجيران اقتراحا بقانون بمنح قرض إسكاني إضافي للتوسعة أو لمستحقي الرعاية السكنية الذين تقل مساحة بيوتهم عن 400 متر، وجاء في نص الاقتراح ما يلي:

وافق مجلس الامة على القانون الاتي نصه وقد صدقنا عليه واصدرناه.

مادة أولى: يقوم بنك التسليف والادخار بصرف قرض إسكاني إضافي للتوسعة أو الترميم لمستحقي الرعاية السكنية الذين تقل مساحة بيوتهم عن اربعمائة متر مربع «400 م2» وتحسب قيمة هذا القرض على اساس ثلاثمئة وخمسين دينارا كويتيا «350د.ك» عن كل متر مربع يقل عن الاربعمئة متر مربع «400 م2».

مادة ثانية: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريده الرسمية.

وجاء في المذكرة الايضاحية للاقتراح ما يلي:

لقد تضمن كل من القانون رقم 47 لسنة 1993 في شان الرعاية السكنية والقانون رقم 27 لسنة 1995 في شان إسهام القطاع الخاص في تعمير الاراضي المملوكة للدولة لاغراض الرعاية السكنية، تحديد الحد الادني لمساحة القسيمة أو البيت بأربعمائة متر مربع «400 م2ط، ولما كان هناك العديد من مستحقي الرعاية السكنية الحاصلين عليها في مختلف مناطق الكويت ممن تقل مساحة بيوتهم عن المساحة المقرره في القانونين المشار إليهم فإنه أصبح من الانصاف النظر في منحهم قرضا إسكانيا إضافيا إضافة الى تلك القروض المقررة لهم ولغيرهم يساهم على التوسعة او الترميم على ان تحسب قيمة هذا القرض على اعتبار ان التكلفة التقديريه لبناء المتر المربع ثلاثمئة وخمسين دينارا كويتيا «350 د. ك» مضروبا في الفرق بين الحد الادنى لمساحة البيت او القسيمة ومقداره أربعمئة متر مربع وبين مساحة البيت المخصص لمستحقي الرعاية السكنية الذين تقل مساحة بيوتهم عن أربعمئة متر مربع «400 م2» بحيث اذا كانت مساحة البيت المخصص مثلا ثلاثمئة متر مربع «300م2» فان صاحب هذا البيت يستحق قرضا إسكانيا إضافيا عن مئة متر مربع «100م2» مضروبا في ثلاثمئة وخمسين دينارا كويتيا «350 د. ك» وهكذا يزاد القرض الاسكاني الاضافي او يقل وفقا للفرق بين الاربعمئة متر مربع «400 م2» المقررة بالقانونين المشار اليهما وبين مساحة البيوت المخصصة لمستحقي الرعاية السكنية التي تقل عن هذه المساحة.

ومن اجل ما تقدم اعد هذا الاقتراح بقانون ناصا في مادته الاولى على ان يصرف قرض إسكاني إضافي للتوسعة لمستحقي الرعاية السكنية الذين تقل مساحة بيوتهم عن اربعمئة متر مربع «400 م2» على ان تحسب قيمة القرض على اساس ثلاثمئة وخمسين دينارا كويتيا «350 د. ك» عن كل متر مربع يقل عن الاربعمئة متر مربع «400 م2».

البوص: حان الوقت لحل القضية الإسكانية

أشاد النائب سعد البوص بتجديد وزير المواصلات وزير الدولة لشؤون الإسكان المهندس سالم الأذينة تأكيده بالتوجه نحو إنشاء 175 الف وحدة سكنية، بما يتوافق مع خطط وبرامج التنمية التي رسمتها الحكومة. وقال البوص إن القضية الإسكانية قضية أزلية لا زالت تؤرق المواطنين، وحان الوقت لحلها، لكن المهم أن يترجم الوزير الأذينة الذي نثق به أقواله إلى أفعال وينفذ ما وعد به من إنشاء الوحدات السكنية في الجدول الزمني الموضوع والذي عرضه في مجلس الأمة عند مناقشة القضية الإسكانية.

وأضاف البوص: لم يعد مقبولا الآن تراكم الطلبات الإسكانية في ظل الوفرة المالية، وانتظار المواطن الحصول على منزل طيلة حياته. وطالب البوص الوزير ببناء قسائم سكنية تليق بالمواطن الكويتي وتعوض فترة انتظاره للحصول عليها، وبمساحة مناسبة تتلاءم مع طبيعة ومتطلبات السكن بالكويت.

وقال البوص إن هذا الملف يشكل أهمية قصوى للأسرة الكويتية التي تعد النواة الأولى في بناء المجتمع الكويتي، مشيرا إلى أن الطلبات الإسكانية المتوقعة حتى عام 2020 يبلغ نحو 174619 طلبا.

وذكر البوص الوزير الأذينة بما وعد به أمام المجلس عند مناقشة القضية الإسكانية، حيث بين أن هناك مشاريع تحت التنفيذ والتوزيع في عام 2013 منها مشروع الخيران القائم «327» وحدة سكنية ومشروع الوفرة القائم «370» وحدة سكنية «جاهزة للتوزيع» ومشروع الصباحية «133» وحدة وتوسعة الوفرة «2686» وحدة سكنية، ومدينة صباح الأحمد «2201» وحدة سكنية، وأبو حليفة «171» وحدة سكنية، مشيرا إلى أن إجمالي عدد الوحدات يبلغ «5888» وحدة سكنية.

بحثت مع مسؤولين سويديين سبل تعزيز وتطوير العلاقات الثنائية

دشتي: الممارسة الديمقراطية متأصلة منذ القدم وتجري في دماء الكويتيين

■ نتطلع إلى تعزيز ودعم العلاقات الثنائية مع السويد ولن ننسى موقفها إبان الغزو الصدامي

■ تعزيز مفهوم دولة المؤسسات والمشاركة في اتخاذ القرار وحرية التعبير واحترام الرأي الآخر

■ الكويتيون يمارسون حقوقهم في الترشح والانتخاب بشكل سنوي تقريبا على كافة المستويات

■ النظام السياسي في بلادنا يقوم على فصل السلطات الثلاث «التنفيذية والتشريعية والقضائية»

رولا دشتي

ستوكهولم - «كونا»: اكدت وزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية ووزيرة الدولة لشؤون مجلس الامة بالكويت د.رولا دشتي تطلع الكويت الى تعزيز ودعم العلاقات الثنائية مع السويد والتي يجب الا تقتصر على العلاقات السياسية فحسب بل تشمل العلاقات الاقتصادية والثقافية مستذكرة الموقف المشرف لمملكة السويد من الكويت ابان الغزو الصدامي لها في عام 1990 ووقوفها بجانب الحق الكويتي.

وفي السياق ذاته ذكرت دشتي ان الكويت ترغب في تعزيز العلاقات الاقتصادية مع السويد وتطويرها من خلال فتح آفاق وفرص استثمارية للشركات السويدية والكويتية في مجالات اقتصادية مختلفة بالاضافة الى الاستفادة من تجربة السويد في تعزيز كفاءة اداء القطاع العام وتحسين الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين.

وذكرت «ان الممارسة الديمقراطية في الكويت متأصلة منذ القدم وتجري في دماء الكويتيين» موضحة ان هذه الممارسة « لا تعني حق التصويت فقط بل هي في تعزيز مفهوم دولة المؤسسات والمشاركة في اتخاذ القرار وحرية التعبير واحترام الرأي الآخر».

واضافت «ان الكويتيين يمارسون حقوقهم في الترشيح والانتخاب بشكل سنوي تقريبا سواء اكان ذلك على المستوى الاجتماعي كانتخابات الجمعيات التعاونية وجمعيات النفع العام والنوادي الرياضية او المشاركة على المستوى السياسي في انتخابات مجلس الامة والمجلس البلدي».

ونوهت دشتي الى حصول المرأة الكويتية على حقوقها الكاملة في عام 2005 والى تفاعل المجتمع الكويتي «بايجابية مع هذا التغيير» وانتخاب المرأة لتكون عضوا في البرلمان بالرغم من ترشيحها كمستقلة دون دعم التيارات السياسية.

واضافت ان المرأة حظيت في الانتخابات الاخيرة بثلاثة مقاعد نيابية من اصل 50 مقعدا في البرلمان فضلا عن وجود وزيرتين «احداهما منتخبة» في الحكومة الحالية من اصل 15 وزيرا.

وتطرقت الوزيرة دشتي الى النظام السياسي في دولة الكويت والذي «يقوم على فصل السلطات الثلاث «التنفيذية والتشريعية والقضائية» مشددة على ان تعميق مفهوم العملية الديمقراطية وتعزيزها «لا يقتصر على العملية الانتخابية فقط بل يشمل تعزيز احترام وتطبيق مواد الدستور والقانون واحترام القضاء واستقلاليته واحكامه».

من جهة اخرى اوضحت دشتي ان هناك العديد من التحولات الديمقراطية التي قامت بها دول مجلس التعاون الخليجي في سبيل توفير حياة افضل لمواطنيها وتقديم افضل الخدمات لهم. واشارت في هذا الصدد الى القرار التاريخي لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز ملك المملكة العربية السعودية بتعيين 30 امرأة في مجلس الشورى السعودي.

وفيما يتعلق بالعلاقات الكويتية - العراقية اكدت دشتي «ان العراق جار للكويت واستقراره يصب في صالح استقرار الكويت ودول المنطقة كافة» مضيفة «ان دولة الكويت عملت جاهدة على رجوع العراق الى الصف العربي بعد سقوط النظام الصدامي». كما لفتت الى ان مشاركة حضرة صاحب السمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح في قمة بغداد «كان لها ابلغ الاثر في تعزيز العلاقات بين البلدين واحدثت ارتياحا كبيرا لدى الجانب العراقي».

واعربت الوزيرة دشتي في النهاية عن تمنياتها بان تستقر الاوضاع في بلدان الربيع العربي لاسيما في مصر وتونس وليبيا واليمن مشددة على حاجة منطقة الشرق الاوسط الى الاستقرار بالقول انه من «غير المعقول ان تعيش المنطقة حروبا ونزاعات متوالية في كل عقد من الزمان».

وذكرت «ان الشباب هم عماد المجتمعات والاوطان وبناة المستقبل وان اجيالنا تحتاج الى العيش بسلام واتاحة بيئة مستقرة لهم لينعموا بمستقبل افضل يعملون فيه لخدمة اوطانهم».

من جانبها اعربت الوزيرة الدكتورة رولا دشتي عن تطلع دولة الكويت الى التعرف اكثر على هيكلية الادارة العامة في السويد والاجراءات والانظمة التي تعزز الشفافية والنزاهة وخصوصا المتعلقة ببيئة الاعمال.

واوضحت دشتي ان الكويت بصدد وضع خطتها التنموية المتوسطة الاجل الثانية مشيرة كذلك الى ان فاعلية هيكلية الادارة الحكومية وتحسين الخدمات العامة المقدمة وتعزيز الشفافية والنزاهة في الاداء الحكومي «تعتبر قلب عملية التنمية».

وحول هذا الخصوص تساءلت دشتي عن القوانين والانظمة والآلية التي تتبعها حكومة مملكة السويد والتي تشجع المستثمر الاجنبي من خلالها على الدخول الى السوق السويدية والاستثمار فيها وعن مجالات وفرص الاستثمار المتاحة.

وقالت «ان الكويت تتطلع الى فتح اقتصادها على الدول الاخرى وتطوير القوانين والخدمات الاقتصادية بما يعزز ويطور الاقتصاد الكويتي ويجعله منافسا مع اقتصادات الدول الاخرى وهذا ما يدفعنا الى الاستعانة والاستفادة من تجارب الدول ذات الخبرة والتي حققت نجاحات تنافسية في العديد من المجالات التنموية». واكدت دشتي ضرورة تعزيز العلاقات الاقتصادية بين دولتي الكويت والسويد الصديقتين بما من شأنه توطيد العلاقات السياسية بينهما والوصول بها الى مستوى يرضيهما. واعرب وزير التجارة السويدي غونار اوم عن تطلع بلاده الى مزيد من التعاون الاقتصادي والتجاري مع دولة الكويت بما يعود بالمنفعة على البلدين الصديقين.

ورحب اوم بوزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية وزيرة الدولة لشؤون مجلس الامة بدولة الكويت الدكتورة رولا دشتي التي تزور مملكة السويد حاليا للمشاركة في الاجتماع التاسع لخدمات التوظيف الوطنية ومنظمات الامم المتحدة الخاص ببرنامج الخبراء المعاونين وبرنامج الشباب المهنيين.

وقال «ان السويد تعد واحدة من اكثر الدول في العالم ذات اللوائح والقوانين الداعمة للتجارة والاستثمار حيث ان 55 في المئة من الناتج القومي الاجمالي يأتي من التصدير ما يعني وجود فرص جيدة للمستثمرين للاستثمار في السويد لاسيما في مجال المشاريع المشتركة وتأسيس الشركات المحدودة». واوضح وزير التجارة السويدي ان بلاده لم تبطئ في اقتصادها ولم تضع حواجز امام التجارة البينية اثر الازمة المالية الاخيرة لحماية صناعاتها « كما فعلت بعض دول الاتحاد الاوروبي» بل طالبت بتخفيض تلك الحواجز وتفعيل التجارة البينية مع دول العالم بما فيها الولايات المتحدة الامريكية. واشار الى انه على الرغم من وجود عدد من المستثمرين الكويتيين في السويد فانها تتطلع الى زيادة الاستثمارات الكويتية والاستيراد من الكويت مثنيا في الوقت ذاته على الاقتراح بشأن توقيع اتفاقية منع الازدواج الضريبي مع الكويت واتفاقية اخرى بشأن تشجيع التجارة التي تدفع بهما دولة الكويت عبر سفارتها بالسويد.

وذكر اوم ان حكومة بلاده تقوم من خلال احدى المؤسسات السويدية المتخصصة بالترويج للمشاريع في الخارج وجذب الاستثمارات الاجنبية مبينا ان السويد «بلد المهندسين ومعظمهم لا يملكون من الخبرة التسويقية والتمويلية للدخول في الاسواق الاخرى الا القليل».

واضاف انه «في حال دخلنا مع الكويت في مشاريع مشتركة او غيرها من المشروعات فإن ذلك سيعود بالمنفعة على الجانبين فنحن نملك الخبرة في الجانب الفني والكويت تمتلك الخبرة في الجانب التمويلي والتسويقي».